2022
الميـزانيـة
العامة للدولة

الأداء المالي الفعلي للميزانية العامـــة للدولة

لعام 2022م

(الحسـاب الختامـي)

وزارة الماليـة
Ministry of Finance

رؤية عمان 2040
نتقدم بثقة
Moving Forward with Confidence

2022
الميزانية
العامة للدولة

كلمة جلالة السلطان

« لقد كان ولا يزال هدف استدامة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، أسمى أهداف هذه المرحلة، وإننا نشعر بالرضا تجاه التغيير الإيجابي؛ لمسار الأداء المالي، الذي تحسن كثيراً –ولله الحمد-.

وعززه أمرنا بالتوسع في سياسات التحفيز الاقتصادي، وبناء منظومة حماية اجتماعية توفر للمواطنين حياة كريمة، لتعطي هذا التحسن بعداً إنسانياً »

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثـم بن طـارق

فهرس المحتويات

مقدمة	05
كلمة الوزارة	06
مصطلحات ومفاهيم	09
الملخص التنفيذي	11
نظرة على الاقتصاد العالمي والمحلي في عام 2022م	13
ملخص تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م	17
ملخص الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2022م (الحساب الختامي)	19
الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2022م (الحساب الختامي):	21
- الإيرادات العامة	21
- الإنفاق العام	25
- العجز/ الفائض	30
- وسائل التمويل	31
- الدين العام	32

المقدمة

من منطلق مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات، تصدر وزارة المالية دليل الحساب الختامي؛ الذي يعكس الأداء المالي الفعلي للدولة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31م، ويقيس مدى التزام الحكومة بالميزانية المعتمدة، ويساعد في إعداد ميزانية السنة المالية المقبلة بما يحسن من عمليات التخطيط المالي والاقتصادي للدولة.

ويستعرض الدليل البيانات المالية التفصيلية لأداء الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م، وبعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية، ويقارن بين التقديرات المعتمدة للإيرادات والإنفاق والعجز في الميزانية المعتمدة، والأداء الفعلي بنهاية عام 2022م، كما يوضح وسائل التمويل والدين العام.

ويمر إعداد الحساب الختامي للدولة بعدة مراحل وذلك وفقاً للمرسوم السلطاني رقم 98/47 بإصدار القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتتمثل هذه المراحل في:

1. تصدر وزارة المالية منشوراً لكافة الوزارات والوحدات الحكومية بإعداد حساباتها الختامية.
2. تقدم كافة الوزارات والوحدات الحكومية حساباتها الختامية إلى وزارة المالية.
3. تعد وزارة المالية الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية المنتهية.
4. يفحص جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الحساب الختامي.
5. تعد وزارة المالية الحساب الختامي للدولة في صورته النهائية ورفعه إلى مجلس الوزراء.
6. رفع الحساب الختامي للدولة إلى المقام السامي بعد الأخذ بكافة الملاحظات.
7. إصدار قرار وزاري بنشر الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية المنتهية.

كلمة الوزارة

شهد العالم خلال عام 2022م استمرار مجموعة من التحديات والمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية التي أدت إلى اضطراب سلاسل الإمداد وتذبذب أسواق النفط العالمية، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد مخاطر الديون العالمية.

وفي ظل كل هذه المتغيرات والتحديات سارت سلطنة عُمان بخططها المالية نحو رفع الإيرادات وترشيد الإنفاق، وتقليص العجز وخفض حجم الدين العام، ولقد اتخذت الحكومة مزيداً من الاجراءات والمبادرات الهادفة إلى ضبط الأوضاع المالية واحتواء الدين العام.

كما اتخذت الحكومة عددًا من الإجراءات المالية والاقتصادية لتحفيز النشاط الاقتصادي وتسريع وتيرة التعافي الاقتصادي، من بينها إطلاق الحزمة الثانية من دليل تسعير الخدمات الحكومية، وتعزيز الانفاق الانمائي، واعتماد عدد من المشاريع التنموية.

ومن جانب آخر سعت الحكومة إلى تعزيز الإنفاق العام الاجتماعي من خلال تثبيت أسعار الوقود وزيادة مصروفات دعم قطاعي النفط والكهرباء بنحو (741) مليون ريال عُماني، ودعم السلع الغذائية بمقدار (20) مليون ريال عُماني؛ نتيجة ارتفاع أسعار الأرز والقمح، وتعزيز المخصصات المالية لفئات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى توفير المستلزمات المدرسية والتغذية لطلبة المدارس الحكومية من أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود بنحو (17) مليون ريال عُماني.

وقد سجلت الميزانية العامة بنهاية السنة المالية 2022م ارتفاعاً في الإيرادات الفعلية بنسبة (37%) مقارنة بالتقديرات المعتمدة لذات العام، وارتفاعًا في الإنفاق الفعلي بنسبة (10%) مقارنة

بالمعتمد، وفائضاً مالياً بواقع (1,144) مليون ريال عُماني، مما جنب الحكومة السحب من الاحتياطيات أو اللجوء إلى لاقتراض لتغطية العجز المقدر في الميزانية المعتمدة.

ولقد ساهمت الإجراءات المالية والاجتماعية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة خلال العام المالي المنصرم في ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليصل إلى (36) مليار ريال عماني، وتحسناً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى (44) مليار ريال عماني بنهاية عام 2022م. كما انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (43%) وعدلت وكالات التصنيف الائتمانية الرئيسية مؤشرات التقييم ونظرتها المستقبلية خلال عام 2022م إلى نظرة مستقرة وإيجابية.

ونستمر بالدعاء بأن يوفقنا الله جميعًا لتحقيق المزيد من الانجازات وتحقيق التطلعات الوطنية في ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه-.

سلطان بن سالم الحبسي

وزيـر الماليـــة

المصطلحات و المفاهيم

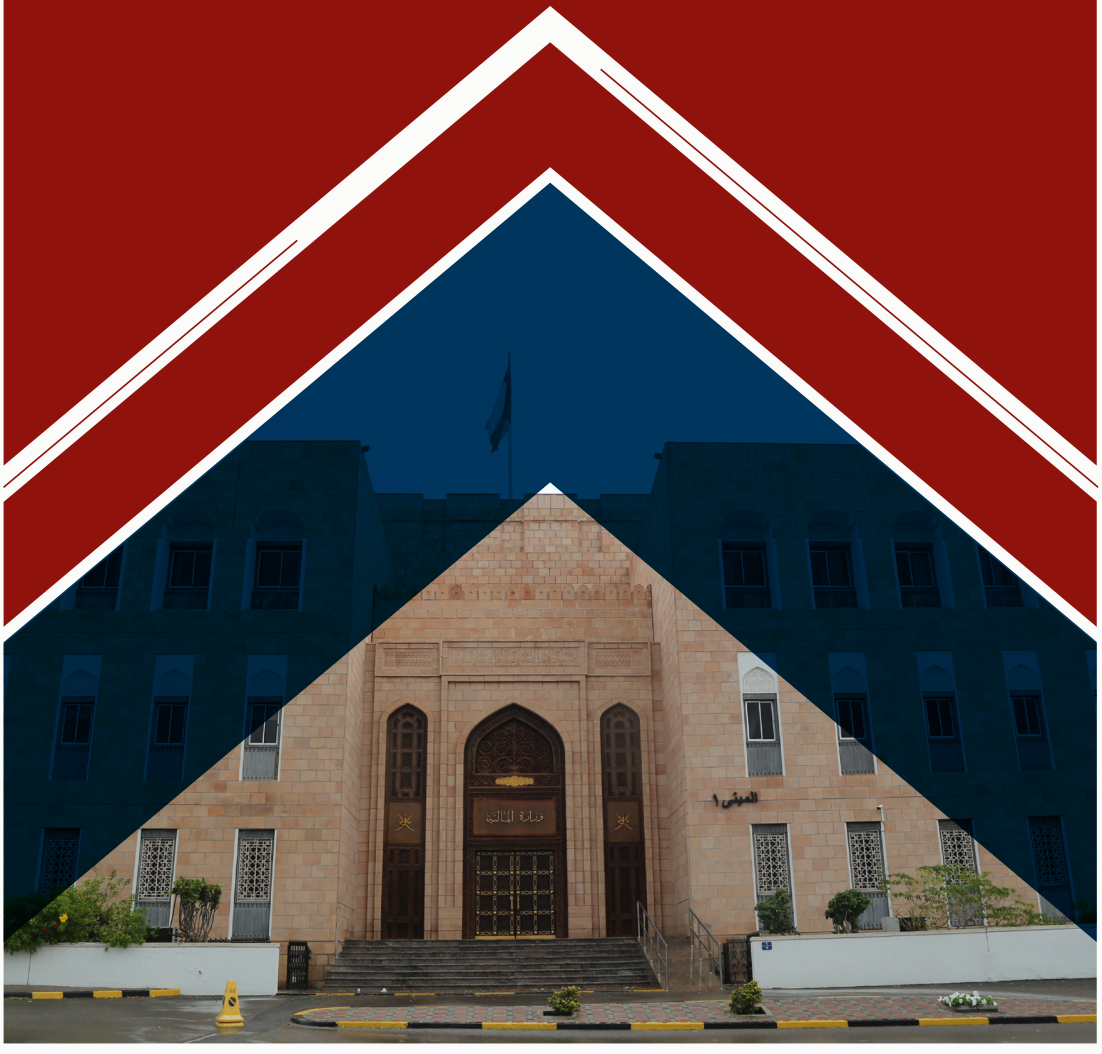

المصطلحات والمفاهيم

- **الميزانية العامة:** برنامج مالي تُعده الحكومة سنوياً لتحقيق أهداف محددة؛ وفقاً لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة لإيرادات ونفقات الدولة خلال السنة المالية القادمة.

- **الإيرادات:** المبالغ التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

- **الإيرادات النفطية:** تتكون من إيرادات قطاعي النفط والغاز.

- **الإيردات غير النفطية:** تتكون من إيرادات الضرائب على الشركات والمؤسسات والضريبة الجمركية والضرائب على السلع والخدمات وأرباح الاستثمارات الحكومية والرسوم التي تُحصلها الحكومة مقابل الخدمات التي تقدمها بالإضافة إلى قيمة استردادات القروض الحكومية والإيرادات الرأسمالية.

- **الإيرادات الجارية:** تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

- **الإيرادات الضريبية:** هي المبالغ التي تحصل عليها الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة و التي تشمل ضريبة الدخل على الشركات و الضريبة القيمة المضافة و الضريبة الإنتقائية.

- **الإيرادات غير الضريبية:** أرباح الاستثمارات الحكومية في الأسهم، وحصص رأس المال، وفائض الهيئات العامة، وإيرادات خدمات مرافق الاتصالات والمطارات ورسوم الخدمات الحكومية، والغرامات والجزاءات.

- **الإيرادات الرأسمالية:** هي الإيرادات المتحققة من بيع الأراضي الحكومية، بالإضافة إلى إيرادات بيع المساكن الاجتماعية والمباني الحكومية، والإيرادات المحصلة من قروض الإسكان الميسرة.

- **الاستردادات المالية:** وهي استردادات أقساط وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للهيئات والمؤسسات العامة وغيرها المحلية أو الخارجية.

- **الإنفاق:** كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

- **النفقات الرأسمالية:** النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأموال والأصول الثابتة.

- **النفقات الجارية:** النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار.

- **النفقات الإنمائية:** النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية.

- **فائض الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويتحقق الفائض عندما يكون إجمالي الإيرادات أعلى من إجمالي الإنفاق في الميزانية عندما يكون معدل الإيرادات أعلى من معدل الإنفاق.

- **عجز الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويسجل العجز عندما يكون إجمالي الإنفاق أعلى من إجمالي الإيرادات.

- **الدين العام:** الأموال التي تقترضها الحكومة وفقاً لأدوات الدين المختلفة مثل السندات والصكوك.

- **الحساب الختامي:** بيان عن الإيرادات والنفقات الفعلية للدولة عن السنة المالية المنصرمة.

- **التصنيف الائتماني:** تقييم تجريه بعض الوكالات الائتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناء على بياناتها المالية، وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملائتها

الملخص التنفيذي

يشير الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (37%)، لتبلغ (14,473) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة بواقع (10,580) مليون ريال عماني؛ ويأتي ذلك مدفوعًا بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية في عام 2022م إذ بلغ متوسط سعر البرميل المحقق نحو (94) دولار أمريكي في حين بلغ متوسط الإنتاج الفعلي (1,060) ألف برميل يومياً.

كما شهد حجم الإنفاق العام الفعلي بنهاية عام 2022م ارتفاعًا مسجلًا (13,329) مليون ريال عماني، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو (10%) عن حجم الإنفاق المعتمد في الميزانية بنحو (12,130) مليون ريال عماني؛ وذلك نتيجةً لزيادة الإنفاق الاجتماعي، ودعم تحفيز النشاط الاقتصادي والتي من بينها زيادة مصروفات دعم قطاعي النفط والكهرباء، والاعتمادات الإضافية لتغطية المصروفات الضرورية لبعض الجهات الحكومية بجانب ارتفاع الإنفاق على المشاريع الإنمائية بنحو (406) مليون ريال عُماني. وذلك بالرغم من استمرار الحكومة في تطبيق إجراءات خفض الانفاق العام وتحسين كفاءته.

ورغم ارتفاع المصروفات الفعلية مقارنة بالتقديرات المعتمدة، فقد سجلت الميزانية العامة للدولة فائضًا ماليًا بنحو (1,144) مليون ريال عُماني.

نظرة على الاقتصاد العالمي والمحلي في عام 2022م

الاقتصاد العالمي:

أ. معدل نمو الاقتصاد العالمي

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أبريل 2023م إلى أن نمو الاقتصاد العالمي قد تباطأ في عام 2022م ليصل إلى (3.4%) وأشارت توقعات التقرير إلى أن نسبة النمو في الاقتصادات المتقدمة قد تبلغ نحو (2.5%) على أن تشهد بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نمو بنسبة (3.4%) في عام 2022م.

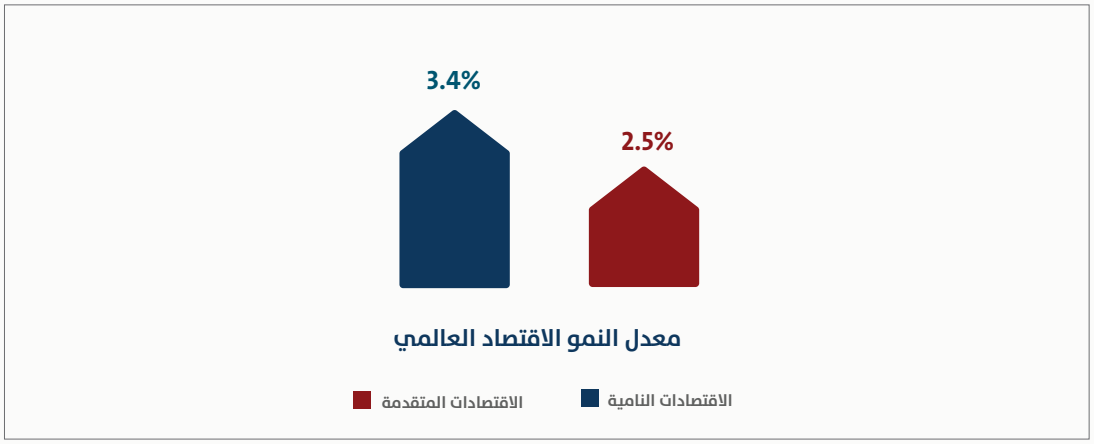

ب. معدل التضخم العالمي:

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية لتصل إلى (8.7%) في عام 2022م، ويعزى ارتفاع معدلات التضخم بشكل عام إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة فضلاً عن اختلالات العرض والطلب التي لا تزال باقية، واستمرار انقطاع سلاسل الإمداد.

ج. أسواق النفط العالمية:

أشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط أسعار النفط خلال عام 2022م بلغت نحو (96.36) دولار أمريكي للبرميل.

• الاقتصاد المحلي

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

سجل الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الثابتة في عام 2022م نحو (36,144) مليون ريال عماني مرتفعًا بنسبة (4.3%)، مقارنة بتسجيل (34,651) مليون ريال عماني في عام 2021م؛ ويعزى هذا بشكل رئيس إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية.

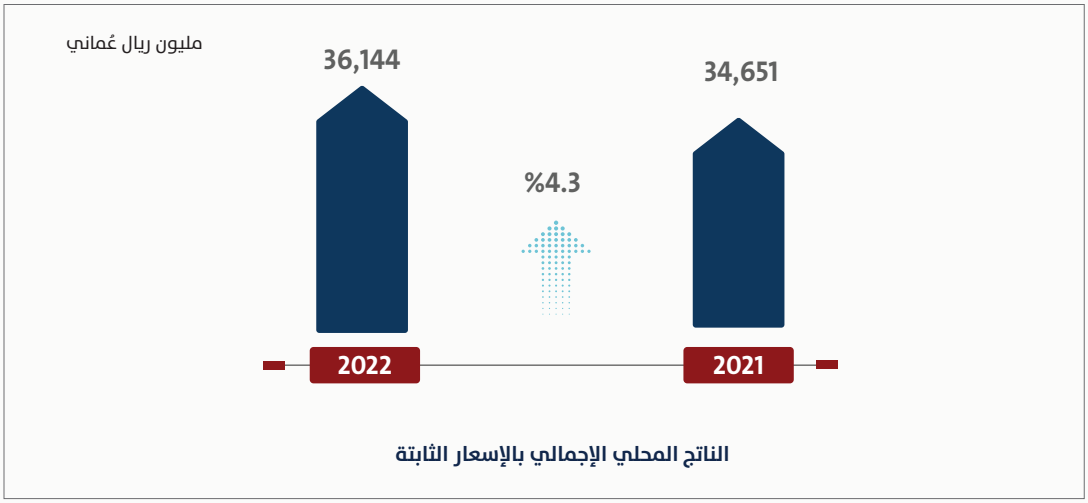

الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الثابتة

• الأنشطة النفطية

ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنحو (10.2٪) مسجلة ما قيمته (12,485) مليون ريال عماني في نهاية عام 2022م مقارنة بتسجيل (11,327) مليون ريال عماني في الفترة نفسها من عام 2021م.

• الأنشطة غير النفطية

ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنهاية عام 2022م بنسبة (1.6%) مسجلة نحو (24,702) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (24,312) مليون ريال عماني بنهاية ديسمبر من عام 2021م.

التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان

رفعت وكالات التصنيف الائتماني خلال عام 2022م التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان وعدلت نظرتها المستقبلية؛ نتيجة استمرار تنفيذ الحكومة لإجراءات ضبط الأوضاع المالية وارتفاع أسعار النفط. **وفيما يلي ملخص لآخر مستجدات الوكالات:**

رفعت وكالة ستاندرد آند بورز في تقريرها الصادر في نوفمبر 2022م تصنيف سلطنة عُمان من (BB-) إلى (BB) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

عدلت "وكالة موديز" في تقريرها الصادر في أكتوبر 2022م النظرة المستقبلية لسلطنة عُمان من مستقرة إلى إيجابية مع تثبيت التصنيف الائتماني عند (Ba3).

رفعت "وكالة فيتش" في تقريرها الصادر في أغسطس 2022م تصنيف سلطنة عُمان الائتماني من (BB-) إلى (BB) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

S&P Global Ratings	Moody's	Fitch Ratings
BB	Ba3	BB
مع نظرة مستقبلية مستقرة	مع نظرة مستقبلية إيجابية	مع نظرة مستقبلية مستقرة

ملخص تقديرات الميزانية العامة
للدولة للسنة المالية 2022م

ملخص تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م

• سعر النفط والإنتاج

مليون ريال عماني

العجـز
(1,550)

الإيـرادات
10,580

الإنفـاق
12,130

متوسط سعــر النفــط المقــدر
50
دولار أمريكي للبرميل

متوسط إنتاج النفط المقدر
(شاملا المكثفات النفطية)
1,055
ألف برميل يوميا

• الإيرادات

مليون ريال عماني

صافي إيرادات النفط المقدرة، مشكلةً **(42%)** من إجمالي الإيرادات المعتمدة.

إيرادات الغاز المقدرة، مشكلةً **(26%)** من إجمالي الإيرادات المعتمدة.

الإيــرادات غير النفطية المقدرة، مشكلةً **(32%)** من إجمالي الإيرادات المعتمدة.

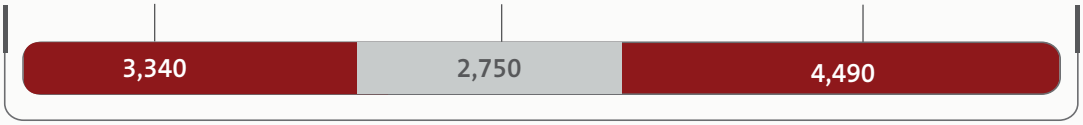

10,580
إجمالي الإيرادات العامة المقدرة

• الإنفاق

إجمــالي الإنفــاق العــام المقــدر

12,130
مليون ريال عماني

• العجز

العجز المقدر، مشكلا (15%) من إجمالي الإيرادات

1,550
مليون ريال عماني

• صافي وسائل التمويل

400
السحب من الاحتياطيات
مليون ريال عماني

1,150
الاقتراض المحلي والخارجي
مليون ريال عماني

ملخص الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2022م
(الحساب الختامي)

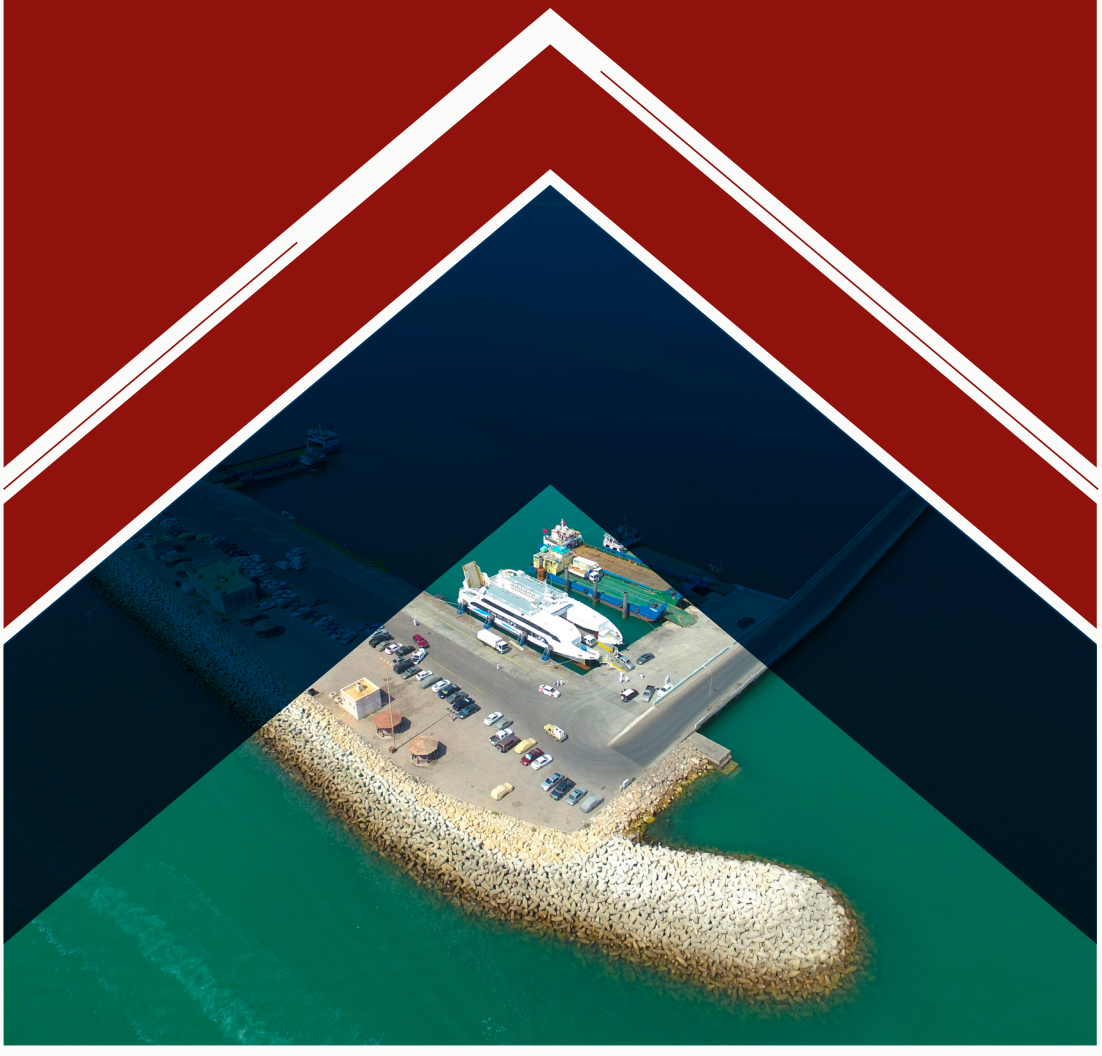

ملخص الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2022م (الحساب الختامي)

• سعر النفط والإنتاج

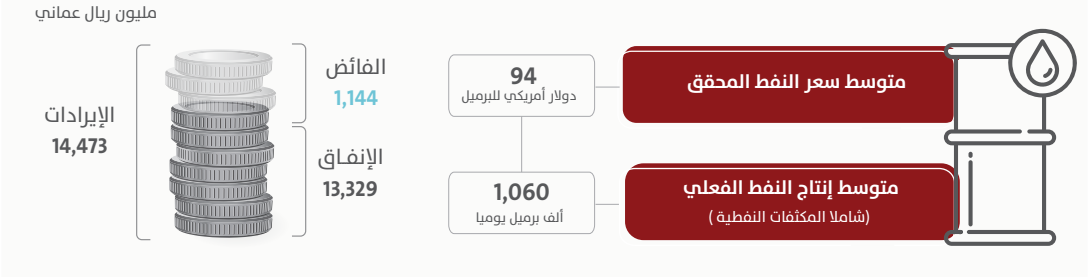

• الإيرادات

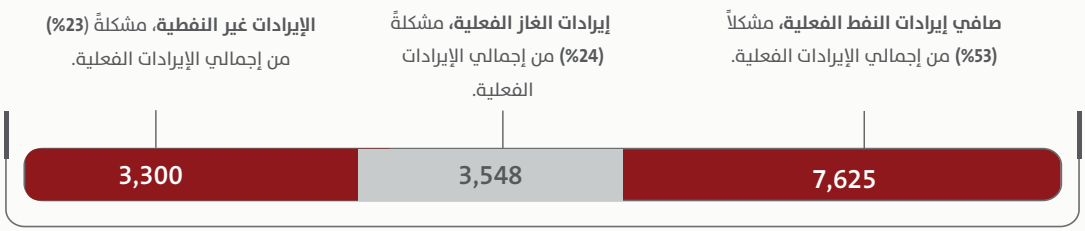

14,473

إجمالي الإيرادات العامة الفعلية

• الإنفاق

13,329

مليون ريال عماني

إجمـالي الإنفـاق العـام الفعلي

• الفائض

1,144

مليون ريال عماني

الفائض الفعلي، مشكلاً (8%) من إجمالي الإيرادات.

• صافي وسائل التمويل

(2,165)

مليون ريال عماني

انخفاض المحفظة الإقراضية

الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة
للدولة لعام 2022م
(الحساب الختامي)

الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2022م (الحساب الختامي)

الإيرادات العامة

مليون ريال عُماني

الأداء الفعلي لعام 2021م	البيان	الميزانية المعتمدة لعام 2022م	الأداء الفعلي لعام 2022م	نسبة التغير %
5,613	صافي إيرادات النفط	4,490	7,625	%70
2,629	إيرادات الغاز	2,750	3,548	%29
2,953	الإيرادات غير النفطية	3,340	3,300	(%1)
11,195	**الإجمـــالي**	**10,580**	**14,473**	**%37**

حققت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2022م ارتفاعًا في الإيرادات الفعلية بنسبة (37%) مسجلة (14,473) مليون ريال عمانية مقارنة بالإيرادات المقدرة بنحو (10,580) مليون ريال عماني، ويأتي ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومتوسط الإنتاج.

- سعر النفط والإنتاج

الأداء الفعلي لعام 2021م	البيـــان	الميزانية المعتمدة لعام 2022م	الأداء الفعلي لعام 2022م	الفرق
61	متوسط سعر النفط الفعلي (دولار امريكي/ برميل)	50	94	44
966	متوسط إنتاج النفط الفعلي (ألف برميل يومياً)	1,055	1,060	5

بلغ متوسط سعر النفط المحقق خلال عام 2022م (94) دولار أمريكي للبرميل، بارتفاع قدره (44) دولار أمريكي للبرميل عن السعر المقدر في الميزانية العامة للدولة والبالغ (50) دولار أمريكي، ويأتي ذلك مدفوعًا بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية في عام 2022م.

من جانب آخر، بلغ متوسط إنتاج النفط الفعلي نحو (1,060) ألف برميل يوميًا مقارنة بالمقدر في الميزانية بنحو (1,055) ألف برميل يوميًا، مرتفعًا بمقدار (5) آلاف برميل يوميًا.

- الإيرادات النفطية

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2022م ارتفاعًا في الإيرادات النفطية بنسبة (54%) مقارنة بالميزانية المعتمدة، إذ تمثل الإيرادات النفطية مشكلةً (77%) من إجمالي الإيرادات الفعلية بنهاية 2022م وذلك كالتالي:

- **صافي إيرادات النفط**

بلغ صافي إيرادات النفط الفعلية خلال عام 2022م نحو (7,625) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (70%) مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة البالغة (4,490) مليون ريال عماني؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ بلغ متوسط السعر المحقق للبرميل خلال العام نحو (94) دولار أمريكي للبرميل مقارنة بالسعر المعتمد للبرميل في الميزانية بواقع (50) دولار أمريكي للبرميل.

- **إيرادات الغاز**

بلغت إيرادات الغاز المحصلة بنهاية عام 2022م نحو (3,548) مليون ريال عماني، مسجلةً ارتفاعًا بنسبة (29%) عن تقديرات إيرادات الغاز في الميزانية المعتمدة بنحو (2,750) مليون ريال عماني.

- الإيرادات غير النفطية

بلغت جملة الإيرادات غير النفطية المحصلة بنهاية عام 2022م نحو (3,300) مليون ريال عماني، منخفضةً بنحو (40) مليون ريال عماني، أي بنسبة (1%) مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة، إذ تمثل الإيرادات غير النفطية (23%) من إجمالي الإيرادات المحققة بنهاية 2022م، ويعزى هذا إلى انخفاض إيرادات الضريبة الجمركية، ورسوم تراخيص خدمات الاتصالات.

(مليون ريال عُماني)

الأداء الفعلي لعام 2021م	البيان	الميزانية المعتمدة لعام 2022م	الأداء الفعلي لعام 2022م
2,874	الإيرادات الجارية	3,160	3,248
49	الإيرادات الرأسمالية	170	25
30	الاسترادات الرأسمالية	10	27
2,953	**جملة الإيرادات غير النفطية**	**3,340**	**3,300**

- **الإيرادات الجارية**

بلغ إجمالي الإيرادات الجارية المحصلة بنهاية عام 2022م نحو (3,248) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (3%) مقارنة عن الميزانية المعتمدة بنحو (3,160) مليون ريال عماني.

- إيرادات الضرائب والرسوم

سجلت جملة إيرادات الضرائب والرسوم بنهاية عام 2022م ارتفاعًا بنسبة (5%) لتبلغ نحو (1,840) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة والبالغة نحو (1,759) مليون ريال عماني؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات بمبلغ (81) و(68) مليون ريال عماني على التوالي.

وشهدت إيرادات الضريبة الجمركية انخفاضًا بنسبة (17%)، مسجلةً نحو (216) مليون ريال عماني مقارنة بما هو معتمد في الميزانية بنحو (260) مليون ريال عماني.

- الإيرادات غير الضريبية

ارتفع إجمالي الإيرادات غير الضريبية بنهاية عام 2022م بنسبة (2%) مسجلةً نحو (1,408) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة البالغة نحو (1,376) مليون ريال عماني؛ وذلك نتيجةً لارتفاع عوائد الاستثمارات والإيرادات المتنوعة، وفيما يلي بيان ببنود الإيرادات الجارية:

مليون ريال عُماني

البيان	الميزانية المعتمدة لعام 2022م	الفعلي لعام 2022م
أ ـ إيرادات الضرائب والرسوم:		
ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات	465	533
رسوم تراخيص استقدام العمال غير العمانيين	200	226
الضريبـــة الإنتقائيـــة	85	96
ضريبـة القيمـــة المضافـة	450	531
رخص محليـــة مختلفـــة	27	14
رسوم البلدية على الإيجـــارات	40	28
الضريبـــة الجمركيـــة	260	216
رسوم المعاملات العقاريـــة	50	44
رســوم فنــادق ومرافــق	47	41
رسوم رخص وسائــل النقــل	65	65
رسوم تراخيص خدمات الاتصالات	50	25
إيرادات ضريبية متنوعة أخـرى	20	20
جملة إيرادات الضرائب والرسوم	**1,759**	**1,840**
ب ـ الإيـــرادات غير ضريبية:		
إيرادات المطـــارات والموانئ	61	59
إيرادات خدمات مرفق الإتصالات	80	61
عوائــد الاستثمـــارات	800	813
أتعــاب إداريـة مختلفـــة	70	72
تعويضــات وغرامات وجزاءات	100	103
إيـــرادات طبيـــة	45	39
إيـــرادات متنوعـــة	220	261
جملة الإيرادات غير ضريبية	**1,376**	**1,408**
ج- الاحتياطـي	**25**	**-**
إجمالي الايرادات الجارية	**3,160**	**3,248**

الإنفاق العام

سجل الإنفاق العام الفعلي للدولة بنهاية عام 2022م ارتفاعًا بنسبة (10%) ليبلغ نحو (13,329) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الإنفاق العام المعتمدة والبالغة (12,130) مليون ريال عماني؛ نتيجة ارتفاع مصروفات دعم المنتجات النفطية والاعتمادات الإضافية لتغطية المصروفات الحتمية والضرورية لبعض الجهات الحكومية. **وفيما يلي بنود الإنفاق:**

مليون ريال عُماني

البيان	الإنفاق الفعلي لعام 2021م	الميزانية المعتمدة لعام 2022م	الإنفاق الفعلي لعام 2022م	نسبة التغير%
المصروفات الجارية	9,400	10,159	10,092	(%1)
مصروفات قطاعي النفط والغاز	780	-	-	-
المصروفات الانمائية	1,192	900	1,306	%45
المساهمات والنفقات الأخرى	1,046	1,071	1,931	%80
إجمالي الإنفاق العام	**12,418**	**12,130**	**13,329**	%10

- **المصروفات الجارية**

سجلت المصروفات الجارية بنهاية عام 2022م انخفاضًا بمقدار (67) مليون ريال عُماني ليبلغ نحو (10,092) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة بنحو (10,159) مليون ريال عماني.

وفيما يلي بنود المصروفات الجارية:

مليون ريال عُماني

البيان	الإنفاق الفعلي لعام 2021م	الإنفاق المعتمد لعام 2022م	الإنفاق الفعلي لعام 2022م	الفرق بين الفعلي والمعتمد
مصروفات الدفاع والأمن	2,785	2,965	2,928	(%1)
مصروفات الوزارات المدنية	4,428	4,300	4,449	%3
مصروفات شراء ونقل الغاز	1,133	1,600	1,639	%2
خدمة الدين العام	1,054	1,294	1,076	(%17)
الإجمالي	**9,400**	**10,159**	**10,092**	(%1)

مصروفات قطاع النفط

انتقلت مصروفات قطاع النفط إلى شركة تنمية طاقة عُمان خلال عام 2021م، وبذلك لم تسجل الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2022م أية مصروفات لهذا القطاع مقارنة بمصروفات فعلية بلغت نحو (780) مليون ريال عُماني سُجلت في عام 2021م.

أ. مصروفات الدفاع والأمن

بلغ الإنفاق الفعلي لوحدات الدفاع والأمن نحو (2,928) مليون ريال عماني، منخفضًا بنحو (37) مليون ريال عُماني مقارنة بالميزانية المعتمدة.

ب. المصروفات الجارية للوزارات المدنية

بلغت المصروفات الجارية والرأسمالية الفعلية للوزارات المدنية بنهاية عام 2022م نحو (4,449) مليون ريال عماني مسجلةً ارتفاعًا بنسبة (3.4%) عن تقديرات الميزانية المعتمدة بنحو (4,300) مليون ريال عُماني؛ **ويعود هذا الارتفاع نتيجة الاعتمادات المالية الاضافية خلال السنة المالية 2022م والتي من بينها:**

- اعتماد تكلفة إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض الطارئة بناءً على الأوامر السامية بنحو (24) مليون ريال عماني.
- تغطية تكلفة ترقيات أقدمية عام 2011م بنحو (29) مليون ريال عُماني.
- تعزيز بند منح ومساعدات اجتماعية لوزارة التنمية الاجتماعية بنحو (17) مليون ريال عماني.

- ويوضح البيان التالي الإنفاق على مستوى القطاعات:

مليون ريال عُماني

الإنفاق الفعلي لعام 2021م	البيان	الإنفاق المعتمد لعام 2022م	الإنفاق الفعلي لعام 2022م	نسبة التغير٪
523	قطاع الخدمات العامة	476	533	%12
130	قطاع الأمن والنظام العام	122	133	%9
1,698	قطاع التعليم	1,633	1,689	%2
7	قطاع الطاقة والمعادن	7	6	(%14)
503	قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية	538	615	%14
862	قطاع الصحة	726	797	%10
302	قطاع الإسكان	256	279	%9
190	قطاع الثقافة والشؤون الدينية	186	200	%7.5
59	قطاع النقل والاتصالات	45	54	%20
60	قطاع الزراعة والثروة السمكية	54	65	%20
85	شؤون اقتصادية أخرى	69	78	%9
9	أخرى	188	0	-
4,428	الإجمالي	4,300	4,449	%3.4

ج. مصروفات شراء ونقل الغاز

بلغ إجمالي مصروفات شراء ونقل الغاز نحو (1,639) مليون ريال عُماني، مرتفعةً بنسبة (2%) عن تقديرات الميزانية المعتمدة بنحو (1,600) مليون ريال عُماني.

د. خدمة الدين العام

بلغ الصرف الفعلي على خدمة الدين العام بنهاية عام 2022م نحو (1,076) مليون ريال عماني، منخفضًا بنسبة (17%) مقارنة بالميزانية المعتمدة بواقع (1,294) مليون ريال عُماني؛ وذلك نتيجة انخفاض الاقتراض المخطط له في عام 2022م، بعد سداد الحكومة مجموعة قروض قبل موعد استحقاقها.

- **المصروفات الانمائية**

بلغ إجمالي المصروفات الفعلية للمشاريع الإنمائية للوزارات والوحدات الحكومية المدنية نحو (1,306) مليون ريال عماني مرتفعًا بنحو (406) مليون ريال عماني مقارنة بالمخصصات المعتمدة في الميزانية؛ وذلك نتيجة زيادة السيولة المالية المخصصة للموازنات الانمائية للمحافظات لعام 2022م بناء على الأوامر السامية.

ويشير البيان التالي إلى أن المصروفات الإنمائية لقطاع الهياكل الأساسية قد حاز على نسبة (44%) من إجمالي الإنفاق الإنمائي الفعلي في ميزانية 2022م، كما بلغ المصروف الفعلي لقطاع الهياكل الاجتماعية نحو (28%)، ومصروف قطاع الإنتاج الخدمي وقطاع الإنتاج السلعي إلى نحو (23%) و (5%) من إجمالي الإنفاق الإنمائي الفعلي في ميزانية 2022م على التوالي.

الفعلي لعام 2021م	القطاع	الفعلي لعام 2022م
348	**قطاع الإنتاج الخدمي** (الإسكان + التجارة + الكهرباء + المياه + السياحة)	302
405	**قطاع الهياكل الاجتماعية** (التعليم + الصحة + الإعلام + المراكز الاجتماعية + مراكز الشباب)	372
395	**قطاع الهياكل الأساسية** (الطرق + المطارات + الموانئ + تخطيط المدن وخدمات البلديات + الإدارة الحكومية)	572
44	**قطاع الإنتاج السلعي** (النفط الخام +المعادن والمحاجر+ الزراعة + الأسماك)	60
1,192	الإجمـــالي	1,306

- **المساهمات والنفقات الأخرى**

بلغت جملة المساهمات والنفقات الأخرى نحو (1,931) مليون ريال عماني، مرتفعًا بنسبة (80%) مقارنة عن الميزانية المعتمدة بواقع (1,071) مليون ريال عماني؛ ويعزى ذلك لارتفاع مصروفات دعم المنتجات النفطية التي بلغت (730) مليون ريال عماني مقارنة بالمعتمد في الميزانية بنحو (35) مليون ريال عماني، ويأتي ذلك تنفيذًا للأوامر السامية بتثبيت أسعار بيع الوقود. ويوضح الجدول أدناه تفاصيل المساهمات والنفقات الأخرى:

مليون ريال عُماني

الفعلي لعام 2021م	البيان	الميزانية المعتمدة لعام 2022م	الفعلي لعام 2022م
7	مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	10	69
38	دعم فوائد القروض التنموية والسكنية	30	33
556	دعم قطاع الكهرباء	500	546
0	دعم السلع الغذائية الأساسية	0	20
39	دعم المنتجات النفطية	35	730
95	دعم قطاع المياه	75	75
74	دعم قطاع الصرف الصحي	86	86
79	دعم قطاع النفايات	55	55
150	مخصص سداد ديون	200	200
-	دعم قطاع النقل	80	115
8	دعم قطاعات أخرى	0	1
1,046	إجمالي المساهمات والنفقات الأخرى	1,071	1,931

- **سداد مستحقات القطاع الخاص**

سددت وزارة المالية أكثر من (1,389)مليون ريال عماني مستحقات مدفوعة للقطاع الخاص المستلمة عبر النظام المالي مكتملة الدورة المستندية.

الفائض/ العجـز

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2022م فائضًا ماليًا بنحو (1,144) مليون ريال عماني، مقارنة بالعجز المقدر في الميزانية المعتمدة بنحو (1,550) مليون ريال عماني؛ وذلك نتيجة تحسن أسعار النفط وارتفاع الإيرادات النفطية.

وقد وجهت الحكومة الإيرادات المالية الإضافية لـ:

تسريع وتيرة تحفيز النمو الاقتصادي

- زيادة الإنفاق الإنمائي بنحو (406) مليون ريال عُماني
- إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض الطارئة بنحو (24) مليون ريال عماني.

زيادة الدعم الحكومي للوقود والسلع الأساسية

- زيادة دعم المنتجات النفطية بنحو (695) مليون ريال عماني.
- دعم السلع الأساسية بنحو (20) مليون ريال عُماني.

خفض الدين العام وإدارة المحفظة الإقراضية

- **وسائــل التمويـــل**

خلال عام 2022، أتخذت الحكومة عدد من الإجراءات في إطار استراتيجية إدارة المحفظة الإقراضية بجانب الاستفادة من أرتفاع أسعار النفط، إذ قامت بسداد عدد من القروض، مما أسهم في خفض حجم الدين العام إلى نحو 17.7 مليار رال عماني بنهاية عام 2022م، أي بنحو 15% من حجم الدين العام المسجل بنهاية عام 2021م والبالغ حينها 20.9 مليار ريال عُماني.

- **الدين العام**

بلغ إجمالي الدين العام حتى نهاية العام 2022م (17,740) مليون ريال عماني، منخفضًا بنحو (3,194) مليون ريال عماني، أي بنسبة (15%) مقارنة بعام 2021م، وقد جاءت هذا الانخفاض نتيجة لقيام الحكومة بسداد جزء من القروض والالتزامات الحكومية. وبذلك انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (43%).

مليون ريال عُماني

البيـــان	الفعلي لعام 2021م	الفعلي لعام 2022م
قروض محليـــــة	4,225	4,138
قروض خارجيـــة	15,330	13,222
قروض قصيرة الأجل	1,379	380
إجمالي الدين العام	**20,934**	**17,740**

www.mof.gov.om